وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه بابل

كليه الاداره والاقتصاد

قسم العلوم الماليه والمصرفية

بحث بعنوان

دور السيولة وأثرها على الربحية في المصرف التجاري

مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد

بحث تقدم به الطالبان

أمير علي عبد الكاظم

أحمد عقيل عباس

جزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الماليه والمصرفية

بإشراف الدكتور

د. سرمد فاضل المحترم

١٤٤١هـ ١٤٤٤هـ_٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا))

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء من (٨٠)

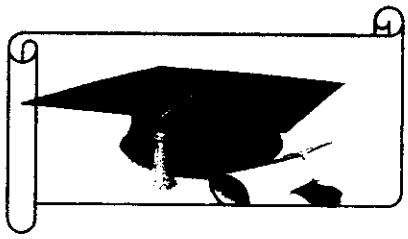

أهدي بحثي المتواضع هذا إلى سادة البشر محمد رسول الله وآله الطهر

لاسيما منقذ البشر الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)

إلى والدي ووالدتي برا وإحسانا

إلى من يسروا لي الطريق لطلب العلم

أساتذتي الأفاضل

إلى الشمعة التي تحرق نفسها من أجل إنارة الطريق أمام الآخرين

أستاذي الفاضل .د (سرمد فاضل المحترم)

الباحث

شكر وتقدير

قال تعالى ((لئن شكرتم لأزيدنكم))

صدق الله العلي العظيم

سورة إبراهيم آية (٧)

قال تعالى ((فأولئك كان سعيهم مشكورا))

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء آية (١٩)

بعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نسجد شاكرين الله عز وجل على فضله ونعمته التي أفاض بها علينا ، وأعاننا على إتمام هذا الجهد فله الحمد والشكر وهو خير من يحمد .

يسر الباحث وهو انهئ بحثه أن يسجل شكره وامتنانه لأساتذة كلية الإدارة والاقتصاد وبالأخص أساتذة قسم العلوم الماليه والمصرفية ، الذين كانوا نعم الموجهين والمرشدين والذين لولا دعمهم البناء وجهدهم البناء لما تم انجاز هذا العمل ولا أنجز ، فجزآهم الله خير الجزاء .

ويتقدم به الباحث بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة البحث .

والى الجميع نقدم خالص الشكر والتقدير والعرفان ، والحمد لله رب العالمين

الباحث

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	**الواجهة**	أ
٢	الآية القرآنية	ب
٣	**الإهداء**	ج
٤	شكر وتقدير	د
٥	**المحتويات**	هـ
٦	المقدمة	٢_١
٧	**المبحث الأول :- المنهجية العلمية للدراسة**	٣ _ ٥
٨	المبحث الثاني :- الربحية في المصرف التجاري أولاً :- مفهوم وخصائص المصارف التجارية ثانياً :- أهداف المصرف التجاري ثالثاً :- العوامل المؤثرة في ربحية المصرف التجاري	١٤ _ ٦
٩	**المبحث الثالث :- السيولة في المصرف التجاري** **أولاً :- مفهوم وأهمية السيولة** **ثانياً :- العوامل المؤثرة في السيولة** **ثالثاً :- مؤشرات كفاءة إدارة السيولة**	٢٣_١٥
١٠	المبحث الرابع :- تحليل النتائج واستخدام المؤشرات في تحليل المخاطرة	٢٦_٢٤
١١	**المبحث الخامس :- الاستنتاجات والتوصيات** **أولاً :- الاستنتاجات** **ثانيا :- التوصيات**	٢٩_٢٧
١٢	الخاتمة	٣٠

المقدمة

بسمه تعالى وبه نستعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد الخلق محمد وآله الطاهرين

تناول البحث موضوع في غاية الأهمية في الفكر المالي وإدارة المصارف تمثل بين السيولة المصرفية وكيفية انعكاسها على مستويات الربحية وذلك كون السيولة والربحية من الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف إلى تحقيق مستويات متقدمة مقبولة منها تحقيق التوافق الأمثل لتلك الأهداف نظرا للتعارض الحاصل بينهما ولتحقيق الهدف المرجو من البحث وحلاً لمشكلته فقد تم تقسم البحث خمسة مباحث :

تناول في المبحث الأول المنهجية العلمية للدراسة متضامناً مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضياتها .

أما في المبحث الثاني مفهوم المصارف التجارية وخصائصها وأهدافها

والعوامل المؤثرة فيها

أما المبحث الثالث تناول السيولة في المصارف التجارية مفهومها وأهميتها ، العوامل المؤثرة فيها ومؤشرات كفاءة إدارة السيولة .

واختص المبحث الرابع تحليل النتائج واستخدام المؤشرات في تحليل المخاطرة .

أما المبحث الخامس فقد قسم إلى قسمين / أولا :- الاستنتاجات ، ثانياً :- التوصيات

وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها :

١. أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى والتي تشير إلى إمكانية تحليل ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة .
٢. أثبتت الدراسة إن المصارف قيد الدراسة تعمل في ظل مستوى ربحية وفقاً لما يناسبها وان لم يكن بمستوى المعياري المطلوب وهو ما ذهبت إليه الفرضية الثالثة .

وكذلك توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها :

١- من الضروري على المصارف التجارية أن تعتمد مؤشرات السيولة كمعايير ومؤشرات

٢- لقيم وتحليل الربحية

٣- من الضروري على المصارف قيد الدراسة الاهتمام بجانب الربحية لان الربحية مؤشر كفاءة إدارة المصرف وبالتالي إن تحقيق الأرباح يؤمن لها النمو والتطور والبقاء .

٤- يجب على المصارف التجارية أن تتبع سياسات من خلالها التوافق والتوازن بين أهدافها الثلاثة والمتمثلة بالربحية والسيولة والأمان

المبحث الأول

((المنهجية العلمية للدراسة)) ويتضمن ما يلي :-

أولاً :- مشكلة الدراسة

ثانياً :- أهداف الدراسة

ثالثاً :- فرضية الدراسة

رابعاً :- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

أولاً :- مشكلة الدراسة :-

إن ربحية المصرف التجاري تعتبر معياراً لكفاءة الإدارة في المصرف الذي يسعى إلى النجاح والديمومة والبقاء والنمو ، يجب عليه إن يتبع سياسات مناسبة لتحقيق الربحية كما وان السيولة تعتبر عاملا أساسياً ورئيسياً في تحقيق الربحية لذا يجب الاهتمام باحتساب ربحية مناسبة مع أهمية السيولة في تحقيق هذه الربحية ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في محاولة حل التعارض بين الربحية والسيولة لكونها تمثل مشكلة الإدارة المصرفية .

ثانياً :- أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية الدراسة من أهمية العمل المصرفي والسياسات المالية في المصارف التجارية بصورة عامة وأهمية الربحية والسيولة في المصرف لا يستطيع العمل في ظل بيئة تفرض عليه القيود والمحددات تحدد سياسة التوظيف وتقليل الربحية لذا تبرز أهمية الدراسة من أهمية الربحية والسيولة وكأهداف معلنة وأساسية للمصارف التجارية .

ثالثاً :- أهداف الدراسة :- تهدف الدراسة إلى الآتي :-

١. تقييم سيولة المصرف وبيان كفاءة إدارة السيولة في المصرف باستخدام مجموعة من المؤشرات
٢. تحليل عمل ومؤشرات إدارة السيولة للمصرف التجاري
٣. تحليل عمل المصارف قيد الدراسة وبيان قدرته على الأرباح
٤. توظيف مؤشرات جديدة وغير تقليدية لقياس وتحليل الربحية

رابعاً :- فرضية الدراسة :-

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات وكالآتي :-

١. يمكن تقييم وتحليل ربحية المصرف التجاري باستخدام المؤشرات المعتمدة في تقييم السيولة
٢. إن المصارف قيد الدراسة تعمل في ظل هامش ربحية مقبول
٣. إن سياسات التوظيف التي تعتمدها المصارف قيد الدراسة مناسبة لتحقيق الربحية
٤. لا يمكن تحليل ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة
٥. إن المصارف قيد الدراسة لا تحقق ربحية من خلال سياسات التوظيف المتبعة

خامساً :- الحدود الزمانية والمكانية :-

١- الحدود المكانية :- انطلقت الدراسة من بين مجموعة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

٢- الحدود الزمانية :- اعتمدت الدراسة في تحليل متغيراتها على سلسلة زمنية تمثلت في السنوات (٢٠١٠ _ ٢٠١١ _ ٢٠١٢ _ ٢٠١٣) .

المبحث الثاني

ويتضمن عدة فقرات منها :- الربحية في المصرف التجاري

أولاً :- مفهوم وخصائص المصارف التجارية

ثانياً :- أهداف المصرف التجاري

ثالثاً :- العوامل المؤثرة في ربحية المصرف التجاري

المبحث الثاني ((الربحية في المصرف التجاري))

تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها ، فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فان ذلك يعني إنها أكفأ من غيرها كما وان الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هو تحقيق الأرباح ، وحتى يتماشى المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته اكبر من تكاليفه . (أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٣)

للربحية مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي :

فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة أي انه الفرق بين قيمة العوائد المتحققة .

أما من الناحية الاقتصادية فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف إليها تكاليف الفرص البديلة ، ويعرف كذلك بأنه عبارة عن زيادة في الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية (التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية)

وهذا يعني إن الربح الاقتصادي اقل من المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية (غير الظاهرة) (أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٣٣)

أولاً . مفهوم وخدمات المصارف التجارية .

١. مفهوم المصارف التجارية :-

تختلف تعاريف المصارف التجارية باختلاف المنهاج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة من الوظائف التي تؤديها تلك المصارف لذلك تنوعت التعاريف بشكل يصعب معها حصر تعريف شامل للمصرف التجاري إلا إن تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها أدى إلى وضوح مفهوم المصرف وأصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسية لعملها وبالتالي يمكن المصارف التجارية بناءاً على تلك السمات على إنها (تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تميز ، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية شهادات الإيداع قصير الأجل ، وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) .

وقد عرف المشروع الأردني المصرف على انه (الشركة التي يرخص لها لممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام قانون المصارف والأعمال المصرفية هي قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنع الائتمان أو أي أعمال أخرى يقررها المصرف المركزي) وعلى الرغم من عمومية التعاريف السابقة إلا انه من خلاله تتميز المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى

وقبول الودائع بأنواعها المختلفة هو ما يميز المصارف التجارية عن بقية المصارف المتخصصة الأخرى .

(هذلول ، ٢٠٠١ : ٨٦)

تعد المصارف إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع التجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية .

(أبو حمد ، قدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٩)

٢. خصائص المصرف التجاري :- (الهاشمي ، ٢٠٠٧ :٩٠ _ ٩١)

١_ إن المصارف التجارية تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع فأن المودع يعتبر دائناً وان المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها أن يحتفظون بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب) التي تكون محلاً للسحب بواسطة الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها إلى مصرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك وبالتالي هي جزء من عرض النقد . (أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٠ _ ٣١)

٢_ تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عملية الاقتراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقود ولم تكن موجودة أصلاً وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بالصكوك .
(أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٠ _ ٣١)

٣_ تشكل الودائع التجارية لدى المصارف التجارية مصدراً رئيسياً من مصادر أموالها وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق ، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يؤخذ بشكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب ، وذلك تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى ، أي تعظيم إيراداتها الصافية .
(أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٠ _ ٣١)

٣. خصائص المصرف التجاري :-

١. يعتبر المصرف التجاري مؤسسة تجارية تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال اقتراض الأموال .

٢. يقوم المصرف التجاري بجمع مدخرات الزبائن وقبول الودائع بمختلف صورها وتكون علاقة المودع بالمصرف علاقة دائن بمدين .

٣. تعتبر الأموال المودعة لدى المصرف التجاري نقوداً يمكن استخدامها في تسوية الالتزامات , وذلك بواسطة الصكوك (الشيكات) أو بطاقات الائتمان .

٤. تقوم المصارف التجارية بعملية اشتقاق الودائع لتوليد ودائع جديدة لم تكن موجودة أصلاً وزيادة الحجم المعروض من النقود ، من خلال عمليات الاقتراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة ، وهو ما يكسبها القدرة على التأثير المباشر في عرض النقود .

٥. تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية المصدر الأكبر من أموالها ، حيث إن هذه الودائع تتصف بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق للمصرف ، بخلاف المصارف الأخرى التي لا تشكل أموال القابلة للسحب الفوري الجزء الأكبر من أموالها ، فأن ذلك يجعل المصارف التجارية أكثر عرضة للمخاطرة ، مما يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال والتوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف الأموال .

٦. يقتصر نشاط المصرف التجاري على الاستثمار في الأصول المالية فقط ، ولا يمارس أي أعمال استثمارية في أصول حقيقية كشراء أراضي أو عقارات أو إنشاء مصنع أو شركات ؛ لأن هذه الاستثمارات تنطوي على مخاطر كبيرة ، وبالتالي فلا يسمح لها بحكم القانون المنظم لأعمالها بالاستثمار في هذه الأصول ، حتى لا تتعرض أموال المودعين إلى الخطر .

٧. تتسم أعمال ونشاطات المصرف التجاري على وجه العموم بالاستخدام قصير ومتوسط الأجل ، وتقل إلى حد كبير التوظيفات ذات المدى البعيد .

ثانياً :- أهداف المصرف التجاري :-

أ- الربحية :-

تسعى المصارف التجارية دائماً إلى تحقيق الأرباح لأصحاب المصارف فإذا حققت المصارف التجارية أرباحاً فهذا يعني إن إدارة المصرف ذات كفاءة عالية ، وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته اكبر من تكاليفه . (العلاق ، ١٩٩٤ : ٤٢)

وتشمل إيرادات المصرف البنود الآتية :- (العلاق ، ١٩٩٤ : ٤٢)

١. الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .
٢. العمولات الدائنة التي تتقاضاها من المصرف نظير خدمتها التي تقدمها للآخرين .
٣. أجور الخدمات التي تقدمها المصارف غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي .
٤. عوائد العملة الأجنبية أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع .
٥. إيرادات أخرى كفوائد الاستثمار في الأوراق المالية والفوائد المتحققة من خصم الكمبيالات .

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فأنها تشمل على الآتي :- (العلاق ، ١٩٩٤ : ٤٢)

١. الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها .
٢. العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى .
٣. المصاريف الإدارية والعمومية .

ب- السيولة :-

سيولة أي أصل من الأصول ، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعه ممكنة وبأقل خسارة أما السيولة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مواجهة طلبات سحب المودعين ... طلبات الائتمان وأيه طلبات أو حاجات مالية أخرى ، وهذا يعني إن على

المصارف التجارية أن تتحفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة والمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشآت الأعمال الأخرى لتأجيل ما عليها من المستحقات .

(العلاق ، ١٩٩٤ : ٤٢)

إن المتعارف عليه إن السيولة صفة طبيعية تكسبها المواد المختلفة بدرجات متفاوته وكلما كانت المادة اقرب إلى السيولة كاملة ، كلما كانت قدرتها اكبر على التشكيل والأخذ الشكل المرغوب وضعها فيه ، مثل الماء ويأخذ الإناء الموضوع فيه ، أما من الناحية الاقتصادية فالمقصود بالسيولة هي سيولة عناصر الثروة (التي يمتلكها الأفراد و المؤسسات) والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة حيث إن السيولة تتمثل بقدرة المصرف على التلبية والإيفاء بالتزاماتها بشكل عاجل ، وذلك من خلال تحويل موجوداتها إلى نقد .. بسرعة وبدون خسائر تذكر . (الشمري ، ٢٠٠٩ : ٣٦٩)

أهم العوامل التي تحدد حجم سيولة المصرف :- (الشمري ، ٢٠٠٩ : ٣٧٣)

١. طبيعة وسلوك الودائع :- أي إن كلما كانت ودائع قريبة الاستحقاق أي ودائع تحت الطلب والتي تتمتع درجة سيولة أعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة .
٢. الوعي المصرفي لدى الجمهور :- نلاحظ انه في البلدان المتخلفة فأن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل إن ترعى أموالها تحت يدها باستمرار وعدم قياسها باستخدام صكوك أو أدوات الوفاء المختلفة .
٣. رقابة البنوك المركزية :- إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني تؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمانات الممنوحة ، حيث إن البنك المركزي يشترط على المصارف أن تتحفظ بنسبة سيولة الاحتياط القانوني من الودائع فقد حددها بنسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالي الودائع المودعة لديه ، أما سمة القرض فترتبط ارتباطاً مباشراً (سمة السيولة) أو على أساس التناسب الطردي .

هـ- الأمان :-

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فان خسارة من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس المصرف التجاري . لذلك تسعى المصارف التجارية وبشدة إلى توفير اكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة .

والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف التجاري إلا إن ذلك يؤدي إلى يباين الزبائن (المودعين والمقترضين) ، وأنشطتهم وأيضا تباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة . وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف ، القروض التي يقدمها وهو ما يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي .

(أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٤- ٣٥)

يتسم رأس المال في المصرف التجاري بالصغر إذا لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن ٨% حسب مقررات لجنة بازل وهذا يعني إن على المصرف أن يتأكد من إن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم للذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب ويتوقف على طول وقصر المدة على الضمانات الأصلية والتكميلية التي تصاحب قرار منح الائتمان حيث يتطلب دراستها وهي مخاطر العميل طالب الائتمان ومخاطر النشاط ومخاطر البيئة المحيطة بالعميل كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية كما تتعلق أيضاً بحجم الائتمان المطلوب عن العملية ومدة الائتمان المطلوب ونوع التمويل (انظر إستراتيجية إدارة المناظر المصرفية) .

(الشمري ، ٢٠٠٩ : ٣٨ - ٣٩)

ثالثاً :- العوامل المؤثرة في ربحية المصرف التجاري :- (أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٣٤٥)

١. رغبة المصرف التجاري في تدعيم مركزه المالي وذلك عن طريق تدعيم الاحتياطات الحرة والمخصصات التي تواجه مخاطر معينة .
٢. التزام المصرف جانب الأمان في اتخاذ قراراته التمويلية .
٣. تغييرات أسعار الفائدة وهي من أهم العناصر التي تتحكم في حجم أرباح المصرف ولا يمكن فصلها عن قرار التمويل إذ إنها تعد جزء من هذا القرار .
٤. رغبة المصارف في توفير السيولة في موجوداتها وهذا يشكل إحدى المردودات السلبية لربحية المصرف وذلك لتقاطع الربحية مع السيولة .
٥. رغبة المصارف في تقليل المخاطر الناتجة عن سحب الودائع ورغبتها في زيادة موارد المصرف بحيث تضمن استمرارها في مزاولة نشاطها .
٦. رغبة المصارف في إبقاء علاقة وطيدة مع الزبائن من خلال منحهم تسهيلات كبيرة تؤدي إلى تأثير في أرباح المصرف .
٧. سياسة المصرف في عدم دخول منافسين جدد فيعمل على تقديم الخدمات بأقل الأسعار .

المبحث الثالث

((السيولة في المصرف التجاري))

ويتضمن الفقرات التالية :-

أولاً :- مفهوم وأهمية السيولة

ثانياً :- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

ثالثاً :- مؤشرات كفاءة إدارة السيولة

أولاً :- مفهوم وأهمية السيولة

أ. مفهوم السيولة :-

هناك تعاريف متعددة لتحديد مفهوم السيولة إلا إن معظم هذه التعاريف تلتقي في تحديد الأركان الرئيسية في السيولة فيرى الدكتور الشماع (بأنها تمثل قدرة أي موجود للتحويل إلى نقد وبدون خسارة قياساً بكلفة الشراء) (الشماع ، ١٩٩٢ : ٦٤)

وتعرف السيولة المصرفية (بأنها قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منع القروض الجديدة) (أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٢٢٥)

ويعرف السيولة آخرون بأنها ((السرعة الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وان عملية تكوين النقود التي تكون جذابة بالنسبة للمقترضين تتضمن تكوين الموجودات التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسائر)) .

ويقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية ، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع

(الحسيني ، الدوري ، ٢٠٠٠ : ٩٣)

أما السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهي عرض النقد المكون من النقد وودائع تحت الطلب وطلبا لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل .

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تعرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها .

وللسيولة مفهوم مجرد إذ يمكن تعريفها بأنها :-

((القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات ويمكن أن ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين)) :-

المفهوم الكمي :- يعرف السيولة بأنها :-

كمية الموجودات الممكن تحويلها إلى نقد في الوقت المطلوب .

المفهوم التدفق :- ويعرف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى نقد مضافاً إليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة . (عقل ، ٢٠٠٠ : ١٥٨)

وتعرف أيضاً (هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير) (الهواري ، ١٩٧٨ : ٦٠)

وكذلك تعرف بأنها ((قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته والتي تشتمل بصفة أساسية في عنصرين هما :-

أولاً :- تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع

ثانياً :- تلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات.

(حنفي ، قرياقص ، ٢٠٠٠ : ٣٥)

٣. أهمية السيولة :-

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى ما يلي :

١. يتعلق مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية .
٢. يتعلق بقدرة المنشأة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة .
٣. تدعيم ثقة مقترضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة في مواعيد استحقاقها .

٤. الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها ، والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها .

٥. الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها .

٦. مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فوراً .

(الخزاعي ، ٢٠٠٩ ، ٤) رسالة ماجستير (ماهر الخزاعي – إدارة السيولة والربحية : جامعة دمشق)

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يدوم سحب ودائعه إذ إن ذالك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف :

في حين إن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاتها وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية دون أن يؤدي إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلبياً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية . (الحسيني والدوري ، ٢٠٠٠ : ٩٣ - ٩٤)

تتلخص مهام إدارة السيولة المصرفية في إمكانية تهيئة الأموال السائلة وشبه السائلة سواء منها الموجود تحت اليد أو تهيئتها عن طريق الاقتراض بكلفة مقبولة لغرض تلبية الاحتياجات النقدية عند نشوئها وان الاستخدام الشائع لأموال المصرف السائلة هو لتغطية سحب الإيداعات وتلبية طلبات القروض .

(Rose ، ١٩٩٩ : ٣٧٨)

وتعني الشراكة بالسيولة بهدف مقابلة التزاماتها الجارية (الالتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الاستحقاق لان التوقف عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة وبذلك نخلص إلى نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين . (النجار ، ١٩٩٧ : ٧١)

ثانياً :- العوامل المؤثرة في سيولة النقدية :-

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية :-

❖ العوامل الخارجية :-

إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي :-

- شروط الدفع القانونية .
- القواعد الناظمة للعقود .
- تحديد أسعار الصرف والفائدة .
- استخدامات الربح .

وهنا فان مهمة إدارة المنشأة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وان تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة .

❖ العوامل الداخلية :-

إن العوامل هذه تصنف إلى :-

- عوامل تأثير على حركات النقود .
- عوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية .

وهنالك عوامل أخرى تؤثر على السيولة النقدية وهذه العوامل هي :-

١. عملية الإيداع والسحب على الودائع :

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لانجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق .

٢. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة .

٣. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر إن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد .

٤. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية .

٥. رصيد رأس المال الممتلك :

يوفر رصيد رأس المال الممتلك على السيولة المصرفية حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت السيولة المصرفية .

(أبو حمد ، ٢٠٠٥ : ٢٢٧ ــ ٢٢٦)

ثالثاً :- مؤشرات كفاءة إدارة السيولة :-

تستخدم المنشأة المالية ومنها المصارف العديد من المؤشرات المالية على مدى كفاءة السيولة وبما يمكنها من تأدية التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق عليها خاصة وان السيولة تمثل سيف ذو حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن المطلوب سوف يؤثر سلبياً على ربحية المصرف ، ومن ناحية أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف .

ومن ابرز المؤشرات المالية في إدارة السيولة هي :-

١. نسبة الرصيد النقدي :

وتمثل العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموعة التزاماته المالية ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية : (الدوري ، ٢٠٠٨ : ٢٥٠)

نسبة الرصيد النقدي = (الارصدة السائلة + النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي / الودائع و ما في حكمها) * ١٠٠

٢. نسبة الاحتياطي القانوني :

وتمثل مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي وعلى الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تأريخ الاستحقاق المتفق عليه وتمثل المبالغ حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص ويمكن التعبير عن هذا المؤشر :- (الدوري ، ٢٠٠٨ : ٢٥)

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقد لدى البنك المركزي / الودائع و ما في حكمها) * ١٠٠

٣. نسبة السيولة القانونية :

وتعكس مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية وهي الموارد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف وفي كل الحالات ويعد المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً في مجال تقديم إدارة السيولة ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية :-

نسبة السيولة النقدية = (الاحتياطات الاولية + الاحتياطات الثانوية / الودائع و ما في حكمها) * ١٠٠

(الدوري ، ٢٠٠٨ : ٢٥٠)

الجانب العملي

المبحث الرابع :-

أولاً :- مصرف الخليج التجاري

ثانياً :- مصرف سومر التجاري

المبحث الرابع :- تحليل النتائج واستخدام المؤشرات في تحليل المخاطرة

نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج ومصرف سومر للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٣)

اسم المصرف	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مصرف الخليج	% ٧٣,٢١	% ٦٨,٨١٦	% ٧٥,٦٣٨	% ٩٠,٥٩٦
مصرف سومر	% ٦٨,٨٣	% ٦٦,١١٩	% ٤٣,٦٨٧	% ٩٩,٥٧٨

جدول رقم (١)

من الجدول رقم (١) نلاحظ إن نسبة الرصيد النقدي لعام ٢٠١٠ في مصرف الخليج التجاري بلغت (٧٣,٢١ %) بينما في مصرف سومر التجاري (٦٨,٨٣ %) مما يعني تفوق الخليج التجاري وتميزه في كفاءة إدارة السيولة عن مصرف سومر من خلال هذه النسبة مما يشير إلى تحسن السيولة في مصرف الخليج والذي بدوره يؤشر انخفاض في الأموال المستثمرة وهو الذي يشكل جانب سلبياً في سعي المصرف نحو تحقيق الربحية وان مصرف سومر له الأفضلية من خلال هذه النسبة في سعيه نحو تحقيق الربحية في توظيف اكبر قدر من الأموال .

أما في عام ٢٠١١ فقد حقق مصرف الخليج نسبة مقدارها (٦٨,٨١٦ %) بينما مصرف سومر فقد حقق نسبة مقدارها (٦٦,١١٩ %) ويعكس نفس التفوق أيضا لمصرف الخليج من حيث السيولة وتراجعاً من حيث الربحية وفي مقارنة نسبة ٢٠١٠ مع نسبة ٢٠١١ لمصرف الخليج التجاري نلاحظ انخفاض في نسبة السيولة الأمر الذي يشير إلى تحسن في سياسات المصرف نحو تحقيق الربحية .

بينما في مصرف سومر كان هناك انخفاض في المصرف في ٢٠١١ عما هو في ٢٠١٠ مما يشير إلى تردي السيولة في المصرف باتجاه تحقيق الربحية .

وفي عام ٢٠١٢ كانت النسب لمصرف الخليج (٧٥,٦٣٨ %) بينما كانت نسبة مصرف سومر

(٤٣,٦٨٧ %) مما يشير إلى تحسن في سيولة مصرف الخليج عما ظهرت عليه عام ٢٠١١ وهو

عودة لإتباع سياسات التحفظ والمحافظة على السيولة والتضحية بجزء من الربحية ازدادت السيولة هنا وقلت الربحية .

أما مصرف سومر الذي استمر في سياسة توظيف الأكبر للاموا لاذ تشير النتائج إلى ارتفاع مؤشرات الربحية وانخفاض مؤشرات السيولة بالمقارنة بين المصرفين استمر مصرف الخليج في تحقيق تفوق من حيث السيولة وانخفاض الربحية . أما النتائج عام ٢٠١٣ فقد أظهرت تحقيق مصرف الخليج بنسبة رصيد نقدي بلغت (٩٠,٥٩٦ %) أما مصرف سومر فقد حقق نسبة (٩٩,٥٧٨ %) وهو ما يشير الى استمرار مصرف الخليج بنفس سياسته التحفظية مقارنة بالسنوات السابقة وحقق نسبة بالسيولة وأقل مؤشر للربحية .

أما مصرف سومر فقد حقق طفرة عن السنوات السابقة في التحفظ باتجاه السيولة والتضحية باتجاه الربحية وظهرت النتائج هنا من مقارنة بين الطرفين واتجاه مصرف سومر في هذا العام بشكل اكبر من مصرف الخليج باتجاه السيولة .

جدول رقم (٢) نسبة التوظيف لمصرف الخليج ومصرف سومر للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٣ :-

اسم المصرف	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مصرف الخليج	%١٣,٢٧	%٢٤,٨٥٧	%٣١,١١١	%١٦,٩٦١
مصرف سومر	%٠,٧٢٢	%٨,٨٦٥	%١,٤٢٧	صفر لا يوجد أي قروض

النتائج التي ظهرت في جدول رقم (٢) الذي يشير في نسبة التوظيف للمصرفين عينة الدراسة تشير إلى تحفظ مصرف الخليج باتجاه توظيف الأموال إذا كانت النسب المتحققة للسنوات الأربعة كالآتي :-

سنة ٢٠١٠ حقق المصرف نسبة (١٣,٢٧ %) وسنة ٢٠١١ بلغت النسبة (٢٤,٨٥٧ %) بينما سنة

٢٠١٢ بلغت (٣١,١١١ %) وحققت في سنة (١٦,٩٦١ %) والتفاوت الذي ظهر في هذه النسب لا يشكل تغيراً كبيراً في اتجاه تحقيق الربحية بل إن المصرف متحفظ خلال السنوات الأربعة .

أما في مصرف سومر لا يختلف الحال عن مصرف الخليج . إذ تتراوح النسب للسنوات الأربعة كما في الجدول إذ حققت سنة ٢٠١٠ (٠,٧٢٢%) أما سنة ٢٠١١ فقد حققت (٨,٨٦٥%) وسنة ٢٠١٢ (١,٤٢٧ %) وسنة ٢٠١٣ (صفر) وفي مقارنة النتائج بين المصرفين يظهران سياسة مصرف الخليج في توظيف الأموال اكبر لكنها لا تصل إلى درجة الطموح .

المبحث الخامس

أولاً :- الاستنتاجات

ثانياً :- التوصيات

أولاً :- الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي :-

١- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى والتي تشير إلى إمكانية تحليل ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة .

٢- أثبتت الدراسة إن المصارف قيد الدراسة تعمل في ظل مستوى ربحية وفقاً لما يناسبها وان لم يكن بمستوى المعياري المطلوب وهو ما ذهبت إليه الفرضية الثانية .

٣- أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الثالثة والتي تشير إلى سياسات التوظيف للمصارف غير المناسبة لتحقيق مستوى إرباح كبير .

٤- أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على :

(لا تمكن تحليل ربحية المصرف باستخدام مؤشرات السيولة) .

٥- أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الخامسة :

(إن المصارف قيد الدراسة لا تحقق ربحية من خلال سياسات التوظيف المتبعة) .

٦- إن مستويات الربحية التي تحققها المصارف التجارية يعتمد بشكل كبير على مستويات السيولة التي توفرها المصارف التجارية .

٧- إن سياسات التوظيف المتبعة في المصارف قيد الدراسة تعمل باتجاه تجنب المخاطر بنوعية النظامية وغير النظامية والقبول بأدنى المستويات من الربحية .

ثانياً :- التوصيات

بناءاً على ورد في الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة توصي الدراسة بالاتي :-

١- من الضروري على المصارف التجارية أن تعتمد مؤشرات السيولة كمعايير ومؤشرات لقيم وتحليل الربحية .

٢- من الضروري على المصارف قيد الدراسة الاهتمام بجانب الربحية لان الربحية تعتبر مؤشر كفاءة إدارة المصرف وبالتالي إن تحقيق الأرباح يؤمن لها النمو والتطور والبقاء .

٣- يجب على المصارف التجارية أن تتبع سياسات من خلالها التوافق والتوازن بين أهدافها الثلاثة والمتمثلة بالربحية والسيولة والأمان .

٤- إن خلق المحفظة الاستثمارية يؤمن للمصرف تحقيق أرباح اكبر وتجنب مخاطرة أكثر لذلك توصي الدراسة لمصرف سومر التجاري الاهتمام بمسك المحافظة الاستثمارية لتلافي التلكؤ في سياسات التوظيف .

٥- من الضروري الاهتمام برأس المال المملوك دعماً لعمل المصرف في تلافي ومواجهة أي خسائر محتملة .

الخاتمة

وفي ختام البحث اتضحت أمور مهمة فيما يخص الربحية والسيولة في المصرف التجاري ، حيث تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف فأن كفاءة الإدارة تعتمد على حجم الأرباح التي تحققها كذلك تعتبر الربحية والسيولة احد الأهداف المهمة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة من المودع عندما يروم سحب ودائعه إذ تؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف وكذلك تم التوصل في نهاية البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة في السيولة والنقدية ودراستها ، حيث إن سيولة المصرف يمكن أن تتأثر بعمليات الإيداع والسحب على الودائع وعلاقة الزبون بالخزينة العامة وكذلك تتأثر رأس المال الممتلك على سيولة المصارف .

«قائمة المصادر»

١. أبو حمد , رضا صاحب , قدوري , د. فائق مشعل , إدارة المصارف , دار ابن الأثير للطباعة والنشر جامعة الموصل , 2005 .

٢. الحسيني , فلاح حسن عدي , الدوري , مؤيد عبد الرحمن عبد الله , إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر دار وائل للنشر , عمان , 2000 .

٣. حداد أكرم , هذلول , مشهور , النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ط1 , دامر وائل للنشر , الأردن , 2005 .

٤. عقل , مفلح محمد , وجهات نظر مصرفية , الجزء الأول والثاني , عمان , الأردن , 200 .

٥. يوسف , محمود جاسم , الصميدعي , ردينه عثمان , التسويق المصرفي , دار المناهج للنشر والتوزيع , ط2 , 2001 .

٦. الخياط , عبد العزيز , عقد السلم والتطبيق المصرفي , مجلة الدراسات المالية والمصرفية , المجلد الثاني , العدد 4 عمان , 1994 .

٧. العلاق بشير عباس , إدارة المصارف , الأردن , 2000 .

٨. جمعة , سعيد فرحات , الأداء المالي لمنظمات الأعمال , دار المديح للنشر , ط1 , 2004 .

٩. هندي , منير صالح , إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات , الإسكندرية , المكتب العربي الحديث , 1996 .

١٠. العاني , د. محمد علي عبد اللطيف , اندماج الأسواق المالية والدولية , أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي بيت الحكمة , بغداد , 2002 .

١١. الخزاعي , ماهر الخزاعي , إدارة السيولة والربحية , جامعة دمشق , رسالة ماجستير , 2009 .